الجميع ينتظر النتائج الرسمية للاستفتاء... ومجهولون يهاجمون الزند

مصر: مرسي يدعو «الشورى» للانعقاد.. ومعارضوه يعلنون التحدي

- المجلس يفتتح دورته الـ33 الاربعاء ويحتفظ بسلطة التشريع حتى انتخاب «النواب»

الرئيس المصري دعا مجلس الشوري للانعقاد

تجمع معارضي الرئيس

- صباحي: نضالنا السلمي لإسقاط هذا الدستور لن يتوقف

مصر – وكالات : دعا الرئيس المصري محمد مرسي مجلس الشورى المصري للانعقاد اعتبارا من يوم الاربعاء المقبل لافتتاح الدورة الثالثة والثلاثين.

وجاءت هذه الدعوة وفقا لقرار اصدره الرئيس المصري ونشرته وكالة الانباء المصرية امس.

يذكر ان سلطة التشريع في مصر والتي انتقلت الى رئيس الجمهورية بعد حل مجلس الشعب ستنتقل الى مجلس الشورى بعد الاعلان الرسمي عن النتيجة النهائية للاستفتاء على الدستور.

وكانت النتائج النهائية غير الرسمية للاستفتاء تشير الى موافقة اكثر من 63 في المئة من الذين شاركوا في التصويت على مشروع الدستور علما بان اقرار الدستور يتطلب موافقة 50 في المئة زائد واحد.

وطبقا للدستور الجديد تستمر سلطة التشريع في يد مجلس الشورى الى ان يتم انتخاب مجلس النواب خلال ستين يوما من اقرار الدستور. وبالامس كانت مصر تنتظر النتائج الرسمية للاستفتاء على مشروع الدستور.

وقال العضو في اللجنة الانتخابية محمد التبلي لوكالة فرانس برس انه «لم يحدد موعد رسمي» لاعلان النتائج. لكن وسائل الاعلام الحكومية اشارت ان الارقام ستعلن اليوم «الاثنين».

وكانت اللجنة ذكرت امس الاول انها ستحدد موعد اعلان النتائج الرسمية النهائية «عقب اكتمال تلقيها للنتائج التي تقوم بتجميعها وحصر اعدادها اولا بأول» لمرحلتي الاستفتاء وتصويت المصريين بالخارج.

بدون ان تحدد موعدا لذلك.

واعلنت جماعة الاخوان المسلمين وعدد من وسائل الاعلام المصرية الاحد الموافقة على مشروع الدستور بنسبة 64 في المئة من الناخبين الذين ادلوا باصواتهم «32 في المئة من مجمل الناخبين المسجلين». وقد اثار مشروع الدستور هذا انقساما كبيرا في المجتمع المصري وسبقته اسابيع من التظاهرات والمواجهات التي كانت بعضها دامية.

في المقابل اعلنت جبهة الانقاذ الوطني، ائتلاف المعارضة الرئيسي في مصر، الاحد انها ستواصل عملها الجبهوي، بعد انتهاء معركة الاستفتاء على مشروع الدستور الذي طعنت في نتيجته.

وتحدثت في بيان عن «تزوير وانتهاكات ومخالفات واوجه قصور تنظيميه» في هذا الاستفتاء، مطالبة اللجنة العليا للانتخابات بالتحقيق فيها قبل اعلان النتائج رسميا.

وقال القيادي القومي اليساري حمدين صباحي احد ابرز قادة الجبهة ان «النسبة التي تم الاعلان عنها تؤكد حقيقة واحدة هي ان هذا الدستور لا توافق عليه «... دستور يشق الصف الوطني المصري ولا نستطيع ان نبني مستقبلنا عليه».

واضاف ان «نضالنا سلمي لاسقاط هذا الدستور بكل الطرق المشروعة واولها الطعن في نتيجة الاستفتاء بسبب التزوير والانتهاكات والتجاوزات»، مؤكدا ان الدستور يمثل «فاتحة الباب لسلسة من القوانين ستعصف بالحريات العامة».

واكدت الجبهة في بيانها ان عددا من احزابها بصدد الاندماج «في حزب واحد كبير» مع تواصل «مسيرة العمل الجبهوي» داخلها.

وشددت الجبهة على ان «الاستفتاء ليس نهاية المطاف بل هو مجرد معركة في هذا الصراع الطويل حول مستقبل مصر ولن نسمح بتغيير هوية مصر او عودة الاستبداد ابدا ولن نسمح باستمرار الاستغلال».

ميدانيا تعرض احمد الزند رئيس نادي قضاة مصر مساء الاحد الى اعتداء من قبل مجموعة من الاشخاص لدى مغادرته مقر النادي بالقاهرة، بعد اجتماع ندد فيه بـ«المساس بالسلطة القضائية». الا ان حراس النادي تمكنوا من صدهم والقاء القبض على ثلاثة منهم بحسب ما اعلنت مصادر قضائية لوكالة فرانس برس.

واوضح احد هذه المصادر ان الزند كان يصدد مغادرة النادي حين هاجمه نحو 20 شخصا امام المقر واعتدى بعضهم عليه بالحجارة التي اصابت وجهه بكدمات.

وسارع حراس النادي لنجدة الزند واطلقوا النار في الهواء لتفريق المجموعة. وفر المهاجمون الذين القى القبض على ثلاثة منهم، بحسب المصدر ذاته.

وقال مصدر قضائي آخر ان بعض المهاجمين اطلقوا اعيرة نارية دون ان تصيب الزند.

ولم يتسن معرفة المزيد من التفاصيل في انتظار تحقيق الامن مع المقبوض عليه.

وكان الزند رئيس نادي قضاة مصر، الذي يعتبر الجهة الاكثر تمثيلا للقضاة في مصر، اكد في اجتماع بالنادي ذلك «ان قضاة مصر مستهدفون من فصيل يظن انه ملك مصر ويعمل على المساس بالسلطة القضائية» في اشارة على ما يبدو الى جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها الرئيس المصري محمد مرسي. وتحدث الزند في اجتماع عقد بنادي القضاة بحضور مئات من رجال القضاء والنيابة العامة لبحث الازمة الناجمة عن عدول النائب العام طلعت عبد الله السبت عن استقالته التي كان تقدم بها في 17 ديسمبر، بعد وقفة احتجاجية دعا اليها اعضاء النيابة العامة رفضا لعدول النائب العام عن استقالته.

من جهة اخرى طالب الزند وزير الداخلية بأن «يضرب بيد من حديد من يحاصرون مؤسسات القضاء» في اشارة الى اعتصام اسلاميين منذ بداية ديسمبر امام المحكمة الدستورية العليا مانعين قضاتها من دخولها.

واعلن رئيس نادي القضاة في نهاية الاجتماع عن تعليق جزئي للعمل في المحاكم وعقد جمعية عمومية طارئة لنادي قضاة مصر بعد ظهر الاحد القادم بدار القضاء العالي لبحث «تطورات الاوضاع الراهنة فيما يخص العدوان المتواصل على السلطة القضائية وقياداتها ورجالها».

عريقات يدعو لإطلاق عملية سلام ذات مصداقية

قطر تجدد التزامها بدعم الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق استقلاله الوطني

امير قطر وعباس في لقاء سابق

رام الله – «كونا» — اكد امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة موقف بلاده الثابت والداعم للشعب الفلسطيني.

وقالت وكالة الانباء الفلسطينية صباح الامس ان تاكيد الشيخ حمد جاء خلال اتصال هاتفي اجراه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس مع امير قطر.

ورحب عباس خلال الاتصال بزيارة امير دولة قطر الشيخ حمد دولة فلسطين مؤكدا له انه سيكون محل حفاوة عند زيارته المقبلة.

وشكر عباس خلال الاتصال دولة قطر على موقفها الثابت والداعم للشعب الفلسطيني.

ومن جهته اكد امير قطر ان بلاده ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق استقلاله الوطني وانها ستلتزم بتسديد ما عليها في اطار شبكة الامان المالي العربية.

وكان من المتوقع هنا ان يقوم الشيخ حمد في 21 الجاري بزيارة الاراضي الفلسطينية الا ان مصادر فلسطينية قالت ان الزيارة اجلت الى موعد لاحق قد يكون نهاية الشهر الجاري.

وعلى صعيد فلسطيني غير بعيد دعا كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات امس الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي الى اطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومغزى تنتهي بالنجاح.

وشدد عريقات على الحاجة «لعدم تكرار تجارب تفاوضية فاشلة مع اسرائيل» مشيرا الى اهمية الا تقود اي جولات تفاوضية جديدة الى الفشل مرة اخرى.

ووصف المسؤول الفلسطيني في تصريحات لوكالة الانباء الكويتية «كونا» اي عودة للمفاوضات مع اسرائيل دون وضع اسس ومقومات واضحة لها بانه «نوع من الجنون غير المقبول».

وقال انه «مع اي عملية سلام لمجرد القول ان هناك مفاوضات تجري» مؤكدا «ان رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو اختار المستوطنات على حساب تحقيق السلام».

وكانت اسرائيل اعلنت الاسبوع الماضي تبني مشاريع استيطانية عدة تشمل بناء الالاف من الوحدات السكنية في عدد من المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة.

وحذر الفلسطينيون من ان تنفيذ هذه المشاريع التي تشمل اقامة مستوطنات جديدة على ارض فلسطينية وتطويق مدينة القدس بها يهدد اي امكانية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل.

وكشف عريقات عن «ان الرئيس محمود عباس ابلغ مؤخرا دولا اوروبية عدة منها بريطانيا وفرنسا واسبانيا والمانيا وايطاليا وغيرها استعداده لاستئناف عملية السلام وفقا لما عليها من التزامات كطرف فلسطيني ووفقا لما على اسرائيل من التزامات».

وجدد التاكيد ان هذه الالتزامات تشمل وقف اسرائيل للاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما يشمل مدينة القدس اضافة الى اطلاقها لسراح المعتقلين في سجونها.

وشدد على الحاجة «لاطلاق سراح هؤلاء المعتقلين الذين توقفهم اسرائيل في سجونها منذ عام 1994» مؤكدا انها سبق وتعهدت بتنفيذ هذه الالتزامات.

وكان عريقات يعلق بتصريحاته هذه على دعوات وجهتها الخارجية البريطانية يوم امس الاول للفلسطينيين للعودة الى المفاوضات مع اسرائيل برعاية امريكية وبدعم كامل من دول الاتحاد الاوروبي.

وقال موجها حديثه لبريطانيا تحديدا ودول الاتحاد الاوروبي عموما «اننا على استعداد للعودة فورا الى المفاوضات على اساس البيان الذي اصدره الاتحاد بعد اجتماع له في التاسع من شهر ديسمبر الحالي».

واشار الى «ان بيان هؤلاء اكد ان دول الاتحاد الاوروبي لاتستطيع ان تغير القانون الدولي الخاص بالمستوطنات باعتبارها غير شرعية ولذا لا يمكنها التعامل مع اي من هذه المستوطنات».

وطالب عريقات الدول الاوروبية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية «بتوجيه كلامها ودعواتها الى نتنياهو لوقف الاستيطان واطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومغزى تنتهي باقامة دولة فلسطينية مستقلة».

ميدانيا اعلن امس في غزة ان سلطات الاحتلال وافقت على دخول الشاحنات والحافلات التجارية الحديثة الى قطاع غزة لاول مرة منذ فرض الحصار على القطاع في صيف عام 2007.

وقال رئيس الهيئة العامة للمعابر والحدود في السلطة الفلسطينية نظمي مهنا في بيان ان السلطات الاسرائيلية «ابلغت الهيئة رسميا انها سمحت بادخال 70 شاحنة وحافلة تجارية حديثة لقطاع غزة اعتبارا من اليوم» عبر معبر «بيت حانون» شمال القطاع.

وكان الاحتلال الاسرائيلي سمح بعد قراره تخفيف الحصار المشدد على قطاع غزة في شهر يونيو 2010 بدخول المركبات الصغيرة دون ان يسمح بدخول الشاحنات الكبيرة والياصات.

السودان: البشير يعود إلى الواجهة... ويكذب شائعات مرضه

عمر البشير

الخرطوم «وكالات» – قالت وكالة الأنباء السودانية «سونا» امس الاول ان الرئيس السوداني عمر حسن البشير سيلقي خطابا ويفتتح سدا كبيرا في عطلة العيد الوطني الاسبوع المقبل في واحدة من اول المناسبات الكبيرة للظهور العلني له منذ خضوعه لعملية جراحية الشهر الماضي. واثارت مدونات وصحف سودانية تكهنات حول صحة البشير بعد ان قل حضوره في التجمعات الحاشدة العامة خلال الأشهر القلائل الماضية. وتوجه الزعيم البالغ من العمر 68 عاما والذي استولى على السلطة في عام 1989 إلى السعودية في نوفمبر تشرين الثاني من اجل ما وصفه مسؤولون بانها عملية جراحية بسيطة. كما اجريت له جراحة في الحبال الصوتية في قطر في اغسطس اب. واوضحت الوكالة ان البشير سيسافر إلى الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق للاحتفال باستقلال السودان في الاول من يونيو حزيران لافتتاح سد كبير والقاء «خطاب للامة السودانية».

والقى البشير المطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور كلمة بثها التلفزيون بعد عمليته الجراحية في السعودية لكنه كان اقل حضورا في العلن خلال الفترة الماضية.

ويشتهر الزعيم المخضرم بخطبه النارية والرقص والتلويح بعصاه في المناسبات العامة. وعلى مدى 23 عاما في السلطة نجا البشير من محاولات تمرد مسلح وسنوات من العقوبات التجارية الأمريكية ومذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية وموجات من الاحتجاجات الطلابية وانفصال الجنوب المنتج للنفط في العام الماضي

تظاهرة جديدة للمطالبة بالإفراج عن معتقلين سياسيين

المغرب: «20 فبراير» تواصل تجمعاتها

جانب من تظاهرة أمس الأول

الرباط – «ا ف ب» – تجمع نحو مئتي ناشط ينتمون الى حركة «20 فبراير» الاحد في الرباط مطالبين بالافراج عن معتقلين سياسيين، واثاروا قضية اعتقال ناشط من دون وجه حق منذ الاسبوع الفائت.

واطلق الناشطون شعارات طالبت بـ«الحرية والكرامة» على مرأى من العديد من عناصر شرطة مكافحة الشغب.

وقالت خديجة رياضي التي تترأس الجمعية المغربية لحقوق الانسان «نحن هنا للمطالبة بالافراج عن ادريس بوطارادا والافراج عن جميع السجناء السياسيين».

وادريس بوطارادا معتقل في احد سجون سلا بعد توقيفه في العاشر من ديسمبر بتهمة تهريب مخدرات.

واكدت رياضي ان الاتهامات المساقة ضده غير صحيحة ولم يسمح له بالاستعانة بمحام، لافتة الى انه على صلة بحركة «20 فبراير» منذ ابصرت النور العام الفائت في غمرة الربيع العربي.

واضافت «على غرار ناشطين اخرين مسجونين فان محاكمته غير عادلة» مشيرة الى استمرار اعتقال ما بين خمسين وستين ناشطا.

وتعذر الاتصال بالمسؤولين في وزارة العدل للتعليق على هذه المعلومات.

وفي بداية ديسمبر، اطلق ائتلاف يضم 18 منظمة حقوقية حملة على الصعيد الوطني في المغرب للافراج عن الناشطين المعتقلين.